

السندات الخضراء، الاجتماعية وسندات الاستدامة كأدوات لتمويل التنمية المستدامة

**Green bonds, social and sustainability bonds as tools for financing sustainable development
Les obligations vertes , sociales et durables comme outils de financement du développement durable**أميرة طلبة^{*1}

تاريخ النشر: 2023/12/15

تاريخ القبول: 2023/10/18

تاريخ الإرسال: 2023/06/15

ملخص:

هدفت هذه الورقة إلى تبيان دور السندات الخضراء، الاجتماعية وسندات الاستدامة في تحقيق برامج التنمية المستدامة المستقبلية، حيث خلصت الدراسة إلى أن تحقيق برامج التنمية المستدامة المستقبلية يصادفه عديد المشاكل والعراقيل تأتي في مقدمتها مشكلة التمويل وفجوتها، كما توصلت الدراسة إلى أن السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة أدوات تمويل تختلف في وجهات توظيفها وتتفق هيكلتها المالية وتحفظ بشكل أساسي لبرامج للتنمية المستدامة لتحقيق مختلف أهدافها وأبعادها الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ تمويل؛ سندات خضراء؛ بيئة؛ سندات استدامة

Abstract :

This paper aimed to show the role of green and social bonds sustainable bonds in achieving future sustainable development agendas, as the study concluded that achieving future sustainable development agendas faces many challenges and obstacles, the main one being the funding problem and its gap. The study also concluded that green, social and sustainability bonds are financing tools. It is differentiated by its employment destinations, its financial structure agrees, and is mainly reserved for sustainable development programs to achieve its various objectives and social, environmental and economic dimensions.

Keywords: Sustainable development; finance; green bonds; environmental; Sustainability bonds**Résumé :**

Ce document visait à montrer le rôle des obligations vertes et sociales dans la réalisation des futurs programmes de développement durable, car l'étude a conclu que la réalisation des futurs programmes de développement durable se heurte à de nombreux défis et obstacles, le principal étant le problème de financement et son écart. L'étude a également conclu que les obligations vertes, sociales et durables sont des outils de financement. Elle se différencie par ses destinations d'emploi, sa structure financière s'accorde, et est principalement réservée aux programmes de développement durable pour atteindre ses différents objectifs et dimensions sociales, environnementale et économiques.

Mots clés : Le développement durable; finance; obligations vertes ; environnemental; Obligations durables.

مقدمة

إذا كانت التنمية المستدامة ترمي في مجمل أهدافها إلى تلبية احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تحقيق أهدافها، وذلك ضمن البعد البيئي، الاجتماعي والاقتصادي، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تمثل نقطة تحول في التفكير الإنمائي، فهي تتطلب تكوين مفهوم وصيغة جديدة لفحوى التنمية المستدامة وقيمتها، وتصور شامل لترابط أهدافها مع القطاعات المختلفة، واستكشاف لمطالبات تحقيقها.

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة التزاما فاعلا من كافة الجهات المعنية، من منظمات الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، إذ يتوقف تحقيق تطلعات ومطامح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الاستفادة من جميع مصادر التمويل والتي تعتبر أهم مرتكز لعمليات تنفيذ الخطط الإنمائية، ومع تزايد المشكل التمويلي وقصور بعض المصادر البسيطة المتاحة، ظهرت أهمية بعض مصادر التمويل المستدام والتي تشمل السندات الخضراء، الاجتماعية وسندات الاستدامة.

من خلال ما سبق تبرز إشكالية ورقتنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم أدوات التمويل المستدام في تمويل الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة؟

والذي تدرجنا في الإجابة عليه من خلال الإجابة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مضمون التنمية المستدامة؟
- ماهي أهم المعوقات التي تواجه الخطط المستقبلية للتنمية المستدامة؟
- كيف يشكل التمويل أهم عقبة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة المستقبلية؟
- ما هو دور التمويل المستدام -ممثلا في أدواته الثلاثة- في سد الفجوة التمويلية التي تحول دون الخطط التنموية المستدامة؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بتقسيم ورقتنا إلى ثلاث محاور حيث تناولنا أولا ماهية التنمية المستدامة، ثم معوقات تحقيق برامج التنمية المستدامة المستقبلية والتركيز على إشكالية تمويل برامج التنمية المستدامة، ليتم في الأخير التطرق إلى محور السندات بأنواعها كأداة تمويل البرامج المستقبلية للتنمية المستدامة.

إن إشكالية تمويل برامج التنمية المستدامة عبر مخططها 2030 وحتى 2055 كان محل اهتمام العديد من الدراسات أهمها:

- دراسة: Bert Scholtens (2006) والتي حاول من خلالها إبراز دور أدوات الدين عوض أوراق الملكية في تنفيذ خطط التنمية المستدامة. حيث خلصت الدراسة إلى أن السندات الممولة للتنمية المستدامة تفسح مجالاً أكبر لتمويل الأنشطة المرغوبة اجتماعياً وبيئياً وتنشيط الأنشطة الضارة.
 - دراسة: لجودي ليلي (2017): والتي خلصت إلى أن التمويل الإسلامي بمختلف صيغه يعد البديل المناسب لتمويل حماية البيئة فهو مبني على الاخلاق مما يجعله يراعي الاعتبارات البيئية في عملية تمويل برامج التنمية المستدامة.
 - دراسة: Migliorelli, M (2021) والذي خلص إلى أنه يجب أن يعاد تسمية تمويل برامج التنمية المستدامة من التمويل المستدام إلى التمويل من أجل الاستدامة وذلك حتى يتسنى تمويل خطط التنمية المستدامة المستقبلية.
- إن هذه الورقة البحثية تتشابه مع الدراسات السابقة من حيث إشكالية تمويل التنمية المستدامة بصفة عامة، لكن ما يميز دراستنا هذه كونها تركز بصفة أساسية على دور مصادر التمويل المستدام دون غيرها في سد فجوة تمويل خطط التنمية المستدامة، وكيف يمكن أن تحول دون وقوع إبطاء أو خلل في تنفيذ الخطط التنموية المستقبلية.

1- ماهية التنمية المستدامة

شكل موضوع التنمية المستدامة محور اهتمام العديد من المفكرين وكذلك المنظمات العالمية باعتبارها محورا جوهريا في بناء السياسات العامة للدول التي تبنت نهج تنمويا يسعى لتحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة، مقابل الوعي بالمحددات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتواجدة في المجتمع. وعليه وقبل الخوض في تعريف التنمية المستدامة لابد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم أولا ثم مختلف التعاريف المسندة إليها، ل يتم في الأخير التطرق إلى أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

1-1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم حديث نسبيا تطور من خلال عمليات وديناميكيات التنمية خلال العقود الماضية وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وظهور منظمات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960، إلى أن قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (45) عام 1968 باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لإجراء مكثف على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم، وعلى العموم شكل مؤلف "حدود النمو" وهو تقرير صدر عام 1972 عن محاكاة حاسوبية

لنمو الاقتصادي والسكاني الأسّي عندما تكون الموارد محدودة، بداية الاهتمام بالقضايا البيئية (الفتاح، 2013، صفحة 290).

وفيما يلي يمكن أن ندرج أهم محطات تطور مفهوم التنمية المستدامة (النصر، 2017، صفحة 85):

- في عام 1972 تم عقد مؤتمر ستوكهولم في السويد معلناً أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب والعمل على تحسين وحماية البيئة البشرية الصالح مواطنيها، في أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة تحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والذي أكدته عام 1987 لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكدة على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار دون ضرر بيئي.
- في عام 1990 أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكداً على ضرورة أن تعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد وتزامن معه عام 1992م انعقاد مؤتمر في ريودي جانيرو بالبرازيل وهو قمة الأرض وقمة كوبنهاجن 1995 وقمة المرأة في بكين 1995 أكدت على ضرورة التنمية المستدامة.
- في عام 2002م عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة.
- بحلول عام 2005 أقر وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمراة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام 2010م والذي حمل شعار "المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة".

1-2 تعريف التنمية المستدامة

- من خلال الاطلاع على مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة فقد أخذت هذه الأخيرة عدة تعريفات نعرض أهمها فيما يلي:
- وفق اللجنة العالمية للتنمية المستدامة فقد عرفت على أنها تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

- كما عرف قاموس Webster التنمية المستدامة على أنها: تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً أي ضرورة ترشيد استخدامها (Beat، 2005، صفحة 38)
- عرفت التنمية المستدامة على أنها تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض قدرة الأجيال القادمة إلى خطر عدم تلبية حاجاتها هي الأخرى (الرفاعي، 2006، صفحة 25)
- وعرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل، كما أشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية (موسيشيت، 2000، صفحة 13).
- في ضوء ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة، العادلة، المتوازنة، المتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي والاقتصادي في جميع مشروعاتها حيث الأجيال الحالية لا تجني وتشبع حاجاتها على حساب ثروات وحاجات الأجيال اللاحقة.

1-3 ابعاد التنمية المستدامة

أثناء ضبط مفهوم للتنمية المستدامة وتعريف لها يظهر جلياً أنها تتركز على ثلاثة أبعاد أساسية أو رئيسية متكاملة ومتراطة وهي البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي، حيث أن البعد البيئي يشكل القاعدة لهذا الترابط أما البعد الاجتماعي فيتوسط البعدين لما له من اعتبارات للاحتياجات المجتمع ككل وكبينة تحتية يليه البعد الاقتصادي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمجتمع وسبل تحيقي أعظم المنافع والرفاه مع عدم الاضرار بالبعد الأساسي وهو البعد البيئي.

1-3-1 البعد البيئي

- ويتعلق أساساً بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ في العالم، ويتحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر أهمها (غني، 2007 ، صفحة 40):
- الطاقة
 - التنوع البيولوجي.
 - القدرة على التكيف

- الإنتاجية البيولوجية.

وفي الوقت الراهن تتركز التنمية المستدامة وفق البعد البيئي على ظاهرة الاحتباس الحراري واختلال طبقة الأوزون، الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعي إلى جانب عديد المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

1-3-2 البعد الاقتصادي

بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية أي إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

يهدف البعد الاقتصادي إلى (عامر، مارس 2017، صفحة 74):

- تحقيق مستوى عال من الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية غير أن هذا يتعذر تحقيقه في ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة.
- توفير عناصر الإنتاج الرئيسية في مقدمتها التنظيم والمعرفة العلمية ورأس المال
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات.
- النمو الذاتي الذي يعتمد على مبادئ التوازن الاقتصاد الكلي وتحقيق أقصى قدر من النمو دون الإفراط في عبء الديون التي سيتم نقلها إلى الأجيال المقبلة.

1-3-3 البعد الاجتماعي

تسعى التنمية المستدامة وقف البعد الاجتماعي إلى أن تجعل من النمو وسيلة لالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الانصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الحالية القيام باختيارات النمو وفق لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة وهكذا فإن البعد الاقتصادي يرتبط إلى حد كبير مع البعد الاجتماعي من خلال تحقيق الرفاهية وتحسين سبلها عن طريق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان، وتتمثل عناصر البعد الاجتماعي (جلال، 2017، صفحة 266) في :

- تثبيت النمو السكاني.
- أهمية توزيع السكان.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية

- الاهتمام بدور المرأة، الصحة والتعليم.

- حرية الاختيار والديمقراطية

1-4 أهداف التنمية المستدامة

إن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في تلك التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

ما يميز هذه الاتفاقية عن غيرها، أنه لم يسبق أن وافقت جميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة والبالغ عددهم 193 دولة -علاوة على مئات الآلاف من الجهات أصحاب العلاقة- على رؤية بعيدة المدى لمستقبل البشرية ككل، وأتت هذه الأهداف السبعة عشر كالأهداف المستقبلية التالية التي يطمح العالم لتحقيقها بعد الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) والمتمثلة في:

- إنهاء الفقر بكافة أشكاله.
- إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة.
- ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب للجميع الأعمار.
- ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.
- ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة للجميع.
- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل.
- تحقيق تصنيع مستدام وتبني الابتكار.
- تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.
- بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.
- ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.
- اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ

- المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمستطحات المائية والكائنات الحية.
- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الأيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.
- تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمساواة على جميع المستويات.
- تقوية وسائل تنفيذ والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة

2- معوقات التنمية المستدامة وتحقيق البرامج الانمائية

على الرغم من التقدم الكبير الذي حدث خلال الفترة التي أعقب إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في العالم، إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من تلك الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، حيث يعيش عشرة في المائة (10%) من سكان العالم في فقر مدقع وذلك حسب تقرير الأمم المتحدة 2022 إضافة إلى جانب الآثار المتزايدة لتغير المناخ مع شح مصادر التمويل الموجهة لتحقيقها، وفيما يلي نحاول أن نذكر أهم المعوقات التي توجه التنمية المستدامة (Athman Mgumia, 2020, p. 171)

- معوقات سياسية: لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، والحروب والنزاعات والانقلابات، إذ أن التغيرات المتكررة في الحكومة تؤدي إلى تضارب في السياسات وبرامج التنمية ونقص الاستمرارية في أنشطة التنمية، وكلها تتعارض مع التنمية المستدامة.
- الفساد والعجز في الحكم: إن الفساد والتواطؤ بين النخبة أو السياسيين في السلطة مع رجال أعمال تعيق أنشطة التنمية، بجانب الافتقار إلى المساءلة، وإهدار المال العام، والافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية الشعبية والمشاركة في صنع القرار. القصور في التخطيط:
- القصور في الدعم القانوني والتشريعي لبرامج التنمية: هناك حاجة إلى حوافز اقتصادية وصكوك قانونية وتشريعية لدعم مشاريع التنمية التي تحظى فيها جودة البيئة والمحافظة على الموارد بأولوية عالية. عند غياب هذه الأدوات، سيكون من الصعب ضمان تحقيق الحفاظ على الموارد والجودة البيئية واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الامتثال.
- القيود المتعلقة بالعنصر البشري: تتمثل تلك المعوقات في النمو الديموغرافي السريع والصراعات السياسية، والجهل، والفقر، والمرض، وغيرها. حيث أن وجود الكثافة السكانية المتزايدة بدون وجود أي برامج تنمية توازيها فإنها تمثل عوائق بشرية لعملية التنمية، حيث أنه في بعض الدول التي بها كثافة سكانية مرتفعة لوحظ أنه لا يوجد بها رعاية صحية كافية إلى جانب تدني المستوى التعليمي، مما يترتب عليه من انتشار الجهل والمرض في العديد من الدول

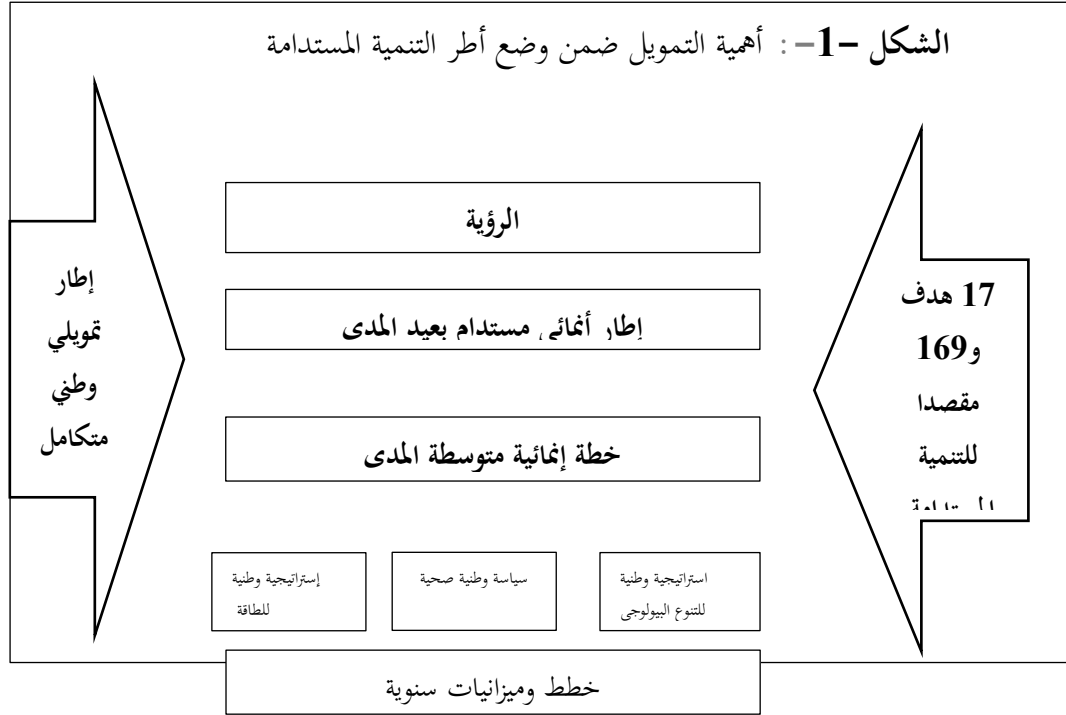
كما هو الحال في بعض دول أفريقيا، هذه الظواهر التي تمثل أهم معوقات التنمية الاقتصادية و المستدامة خاصة إذا اقترنت مع انتشار الصرعات الداخلية والقبلية.

- معوقات عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها، حيث تفتقر الدول النامية إلى وجود الإطار البشري الكفء المتخصص ذو التأهيل العالي، مع عدم امتلاك القدرة المؤسسية على إنتاج التكنولوجيات وتكييفها لجعلها مناسبة لتنفيذ برامج التنمية، فإن الاعتماد على الذات والنجاح في التنمية بعيد المنال، ناهيك أن متطلبات استعمال وتوظيف التقنيات والفنيات يتطلب تكاليف اقتصادية معتبرة.
- يمثل تدهور الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها بطرق غير عقلانية ودعم أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة أحد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة، كما تشكل مشكلة الكوارث الطبيعية بما في ذلك مشاكل الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناتج عن الجهل والمرض والفقر العقبات الرئيسية أمام نجاح خطط التنمية المستدامة أين تؤثر سلباً على المجتمعات الفقيرة بشكل خاص وعلى المجتمع الدولي بشكل عام.
- يمثل توفر التمويل اللازم لتحقيق تنمية مستدامة تحدياً كبيراً لدول العالم عامة والدول النامية خاصة، هذه الأخيرة التي تفتقر إلى هيكل تمويلي يتسق مع الاهداف الإنمائية المرجوة وذلك في ظل تزايد الدين العام من جهة وارتفاع العجز في موازنات العامة لغالبية هذه الدول، من جهة أخرى يكمن التحدي في تمويل أهداف التنمية المستدامة في أن معظم العبء يقع على عاتق الحكومات الوطنية وهو مشكل مشترك بين جميع دول العالم.

3- السندات كأداة تمويل البرامج المستقبلية للتنمية المستدامة

تواجه أهداف التنمية المستدامة (17 هدفاً رئيسي و 169 هدف ضمنيا) المراد تحقيقها بحلول عام 2030 عدة تحديات وعوائق اجتماعية، اقتصادية وبيئية، فحسب تقرير الأمم المتحدة 2020 (Nations, 2020) فإن واحد من كل تسعة أشخاص على الأرض يتضورون جوعاً وبسبب الجوع في العالم، ويعيش عشرة في المائة من سكان العالم في فقر شديد (worldbank, 2022) أي دخلهم أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم، إلى جانب الآثار المتزايدة لتغير المناخ وتفاقم أثر جائحة الكوفيد على العالم كافة والذي اضطر بالأمم المتحدة وأعضاءها (Unies, 2022, p. 5) إلى اعتبار الازمات الصحية، الاجتماعية، والمالية مجتمعة هي القاعدة وليس الاستثناء وبالتالي البحث عن مصادر تمويل فعالة لزيادة تمويل التنمية المستدامة، وبالتالي أصبح التمويل وتنوع مصادره التحدي الأكبر الذي يواجه كل برامج التنمية المستدامة عبر كل محطاتها.

يظهر الشكل الموالي كيف يتركز بناء المخطط الإنمائي لتنمية المستدامة 2030 لأي دولة، على توفر مصادر وأطر وطنية للتمويل يتم مراعاتها عند هذا البنا



المصدر: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2021-09/unsdg-sdg-primer-report-:ar_july6%281%29.pdf

.ar_july6%281%29.pdf

أشارت منظمة الأمم المتحدة وكما هو موضح في الشكل أعلاه إلى ضرورة تكييف أهداف التنمية المستدامة مع ظروف البلدان ومواءمتها مع الرؤى الوطنية، وكذلك مع خطط التنمية الوطنية والمحلية والقطاعية في ظل الإمكانيات المالية ومصادر التمويل المتاحة.

وعليه ومن خلال الشكل أعلاه يظهر جليا كيف يشكل رصد مصادر التمويل نقطة انطلاق لتخطيط وتجهيز مختلف الخطط الإنمائية عموما والمتعلقة بالتنمية المستدامة خصوصا.

3-1 إشكالية تمويل التنمية المستدامة والتمويل المستدام

وفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Commission, 2021) ، هنالك فجوة سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار لازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما يتطلب تطبيق حلول الطاقة المتجددة استثمارات صافية إضافية بقيمة 1.4 تريليون دولار، أو ما يقارب 100 مليار دولار سنويًا في المتوسط بين عام 2016 (وفيها أعتمدت أهداف التنمية المستدامة) وعام 2030 وفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) كما أشار تقرير اليونسكو سبتمبر 2020 على وجود فجوة تمويلية سنوية لقطاع التعليم في البلدان الأشد فقرًا لتصل إلى 200 مليار دولار أمريكي سنويًا، وذلك بسبب الإغلاقات التي اجتاحت المدارس بسبب كوفيد-19، من جهة أخرى أشارت المفوضية العالمية للاقتصاد والمناخ والضوء إلى أن التحول إلى نهج مستدام منخفض الكربون للنمو يمكن أن يؤدي إلى ازدهار اقتصادي يبلغ 26 تريليون دولار حتى عام 2030، ويساعد على توفير أكثر من 65 مليون فرصة عمل جديدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد قدرت اللجنة العالمية المعنية بالتكيف أن استثمار 1.8 تريليون دولار من عام 2020 إلى عام 2030 قد يؤدي إلى تحقيق فوائد صافية إجمالية تبلغ 7.1 تريليون دولار في خمسة مجالات، ألا وهي أنظمة الإنذار المبكر، والبنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية، وتحسين إنتاج المحاصيل الزراعية في الأراضي الجافة، وحماية غابات المانغروف عبر العالم، وموارد مائية أكثر مقاومة.

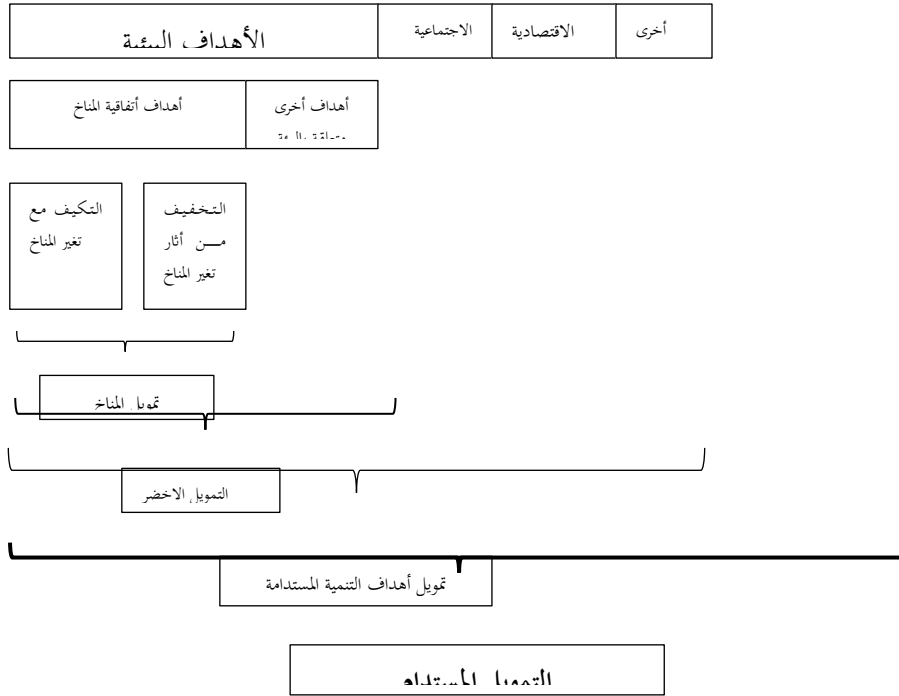
أمام تفاقم مشاكل التمويل والتي حالت دون أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة برز ما يسمى بالتمويل المستدام وعليه يعرف التمويل المستدام على أنه أي نوع من أنواع الخدمات المالية والإدارة المالية التي تدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك بحسب النشرة الأسبوعية للاتحاد المصري للتأمين (العربي، 2022)، حيث يدعم التمويل المستدام ضمان انتقال تدفقات رأس المال إلى الشركات، والاستثمارات، والمشاريع والتقنيات التي تساهم في عالم مستدام، وذو انبعاث كربونية منخفضة، حيث أن الهدف من القطاع المالي بسيط إذا ما انطلقنا من القاعدة، أين ينبغي أن يتم اتخاذ كل قرار مالي على مستوى الأفراد مع الأخذ في الحسبان تغير المناخ، وليس فقط على مستوى المؤسسات (Rohit Goel, 2022)، حيث يهدف التمويل المستدام إلى تمكين المؤسسات المالية لدعم التنمية المستدامة مع تشجيع نمو المشروعات الصديقة للبيئة و مكافحة تغير المناخ وتدهور البيئة وعدم كفاية الموارد، إلى جانب تعزيز التكنولوجيا النظيفة والابتكا والتركيز على تعزيز ريادة الأعمال المستدامة والخضراء إضافة إلى تشجيع استحداث المنتجات الخضراء والإنتاج الصناعي النظيف.

يمكن إبراز أشكال التمويل التي تنطوي ضمن التمويل المستدام فيما يلي :

الشكل -2-: أشكال التمويل المستدام والتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

أهداف وسياسات
أخرى متعلقة بالتنمية
2011-2030



المصدر: Migliorelli, M. What Do We Mean by Sustainable Finance? Assessing Existing Frameworks and Policy Risks. Sustainability 2021, 13, 975. <https://doi.org/10.3390/su13020975>

يظهر الشكل أعلاه مختلف أنواع تمويل لتنمية المستدامة بمختلف أهدافها وبمختلف العناصر التي تصب في تحقيقها وللإشارة فقد دخل التمويل المستدام عهدا جديدا بعد اتفاق المجتمع الدولي على اجندة عمل أديس أبابا جويلية 2015، وفي عام 2017 عززت مجموعة العشرين دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في تحفيز تمويل التنمية المستدامة أين ركزت المكونات الرئيسية لأجندة تمويل التنمية المستدامة عبر محطاتها الأخيرة على ما يلي (الدولي، 2018):

- تعبئة موارد التمويل وزيادة تأثيرها المجمع.
- الاستفادة من التمويل العام.
- اجتذاب القطاع الخاص للمشاركة في تمويل التنمية.
- تعزيز قدرات البنوك متعددة الأطراف على تحفيز التمويل.
- تفعيل التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة.
- تحسين بيانات الاستثمار.

- إنشاء شركات وبرامج لتمويل التنمية لمختلف الأطراف.

2-3 سندات تمويل التنمية المستدامة

حاول عالم سوق رأس المال التماشي مع توجهات التنمية المستدامة فحرص على طرح ابتكارات مالية مواءمة للأسواق المالية والمشاريع الاقتصادية المستدامة، حيث كان إصدار السندات المستدامة بمثابة استجابة لوجود دول ملوثة، مما أدى لأكثر من عقد من الزمان إلى الالتزام بالمشاريع البيئية من خلال الحصول على سندات مستدامة على وجه التحديد، كانت بدايات سوق السندات الخضراء العالمية في عام 2007 عندما جمعت بنوك التنمية متعددة الأطراف الأموال لمشاريع تهدف إلى حماية المناخ وكان أول من دخل إلى هذا السوق، وأنشأ قوائم محددة من السندات الخضراء، هو البورصة الاسكندنافية وبورصة في حين جرت أول عملية من النوع الأخضر في لوكسمبورغ مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)(Argandoña & Cruz Rambaud, 2022)

من جهة أخرى وضع البنك الدولي أسس السندات الخضراء في عمل نسقته الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، وإبراز القيمة الاجتماعية لهذه السندات وشفافيتها، وبهذا أصدر البنك الدولي أول سند أخضر في عام 2008، وربط الحاجة إلى التمويل من قبل المستثمرين بتلك المشاريع التي تسعى إلى حماية المناخ.

لقد أخذت السندات الموجهة للتنمية المستدامة عدة أوجه حيث تدمج معايير بيئية واجتماعية ومعايير أخرى خاصة بالحوكمة، ولهذا عرفت السندات الخضراء، السندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة كأشكال لسندات التنمية المستدامة، وفي ما يلي سنحاول أن ندرج أهم خصائص وأوجه التشابه والاختلاف بين أهم ثلاث سندات موجهة لتمويل التنمية المستدامة.

- السندات الخضراء: هي أدوات مالية تستخدم عائداتها في الغالب في إعادة تمويل جزئي أو كلي لمشاريع جديدة وأو قائمة تتعلق بالمناخ أو البيئة، الاستثمار في الطاقة المتجددة والبناء منخفض الكربون ومصادر الطاقة المستدامة، ويعرف السند الأخضر على أنه صك استدانة يصدر لتعبئة أموال خصيصا لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة.

- السندات الاجتماعية: تستخدم في تمويل وأو إعادة تمويل باستثمارات للرعاية الاجتماعية لمجموعة سكانية مستهدفة محددة مثل الفقراء والبطالين والأمية، مع تأثير محايد تماما على البيئة.

- سندات الاستدامة: هي مزج بين أهداف السندات الخضراء ولسندات الاجتماعية.

وفيما يلي سنحاول إدراج مجالات تمويل السندات الثلاثة السابقة الذكر وأوجه التشابه من ناحية الهيكلية المالية.

الجدول -1-: مجالات تمويل السندات الثلاثة وأوجه التشابه من ناحية الهيكلية المالية

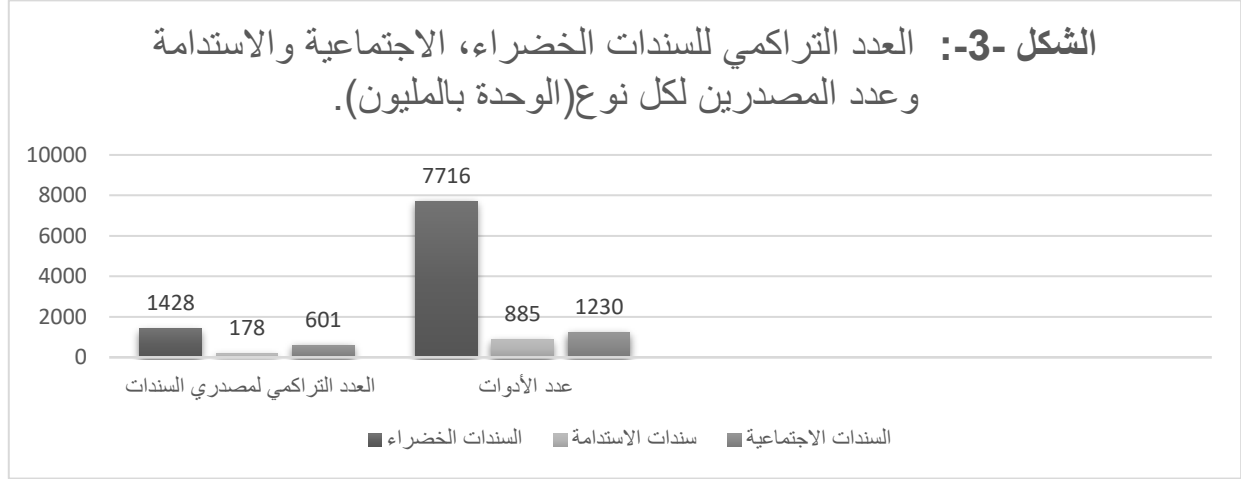
مجالات تمويل السندات الثلاث			خصائص السندات الثلاثة بوصفها أداة مالية
السندات الخضراء	السندات الاجتماعية	سندات الاستدامة	- تشترك السندات الثلاثة في الخصائص المالية الهيكل والمخاطر والعوائد مثلها مثل السندات التقليدية - مرتبطة بالشركات أو الحكومة - تتنوع في جودة الائتمان حيث تتراوح من درجة الاستثمار إلى الدرجة غير الاستثمارية - تختلف في آجال الاستحقاق (قصيرة الأجل و طويلة الأجل) ولها أنواع مختلفة من أسعار الفائدة والعوائد. معظم السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة هي سندات "استخدام العائدات" وعادة ما تكون مدعومة بالميزانية العمومية الكاملة للمصدر. - تميل إلى الحصول على نفس الضمان مثل السندات التقليدية. وبالتالي، فإن العوائد والعوائد المتوقعة قابلة للمقارنة مع تلك الخاصة بالسندات العادية. - يكمن الاختلاف الرئيسي بين السندات الخضراء والاجتماعية والاستدامة في تخصيص العائدات وأين توجه
- تكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته - الطاقة المتجددة - منع التلوث والسيطرة عليه - حماية النظم البيئية المائية والبرية - المباني الخضراء وحماية الموارد الطبيعية الحية وعقلنة استخدام الأراضي - النقل النظيف - إدارة منابع المياه بعقلانية - كفاءة الطاقة الصديقة للبيئة - الاقتصاد الدائري وتكثيف المنتجات	- توفير الخدمات الأساسية عند مستوى معقولة - توفير الخدمات الأساسية بأسعار ميسورة وفي متناول اليد. - السكن - التوظيف - التمكين - التوليد - الأمن الغذائي - التقدم والتطور	- مزج بين المشاريع البيئية والاجتماعية	

المصدر: <https://www.icmagroup.org/assets/documents/ICMA-Green-Social-Bond-Introduction---Nov-2018---public.pdf>

Introduction---Nov-2018---public.pdf

منذ عام 2008 زادت إصدارات السندات بسرعة من حيث الحجم والتغطية إذ بلغ إجمالي حجم هذا السوق أكثر من 550 مليار دولار أمريكي في عام 2019 وفقاً لمبادرة سندات المناخ حتى عام 2020 من المفترض أن يصل إصدار سندات الضمان العام إلى 700.000 مليون دولار أمريكي، أي ضعف ما كان عليه في عام 2019 وهو 358000 مليون دولار أمريكي وبالمثل وفقاً لمبادرة سندات المناخ بلغ سوق السندات المستدامة في نهاية عام 2020 حوالي 7.1 تريليون دولار أمريكي وتم إصدار ما يقرب من 10000 أداة تحت فئة سندات الخضراء منذ عام 2007.

والشكل الموالي يوضح كيف تطور العدد التراكمي للسندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة إلى جانب تطور العدد التراكمي لمصدري كل نوع من السندات.



Bernabé Argandoña, L.C.; Cruz Rambaud, S.; López Pascual, J. The Impact of Sustainable Bond Issuances in the Economic Growth of the Latin American and Caribbean Countries. Sustainability 2022, 14, 4693. <https://doi.org/10.3390/su14084693>

إن الشكل المدرج أعلاه يظهر تطور عدد السندات الخضراء، الاجتماعية وسندات الاستدامة حتى ديسمبر 2020 أين يلاحظ وصول عدد السندات الخضراء المصدرة إلى 7716 مليون سند أخضرا وهو عدد أكبر بكثير من عدد سندات التنمية الأخرى، كم أن عدد الجهات المصدرة لهذا النوع السندات أيضا هو الأكبر وهو ما قدر 1428 مليون مصدر للسندات الخضراء.

خاتمة

سعت هذه الورقة إلى التطرق إلى السندات الخضراء، الاجتماعية وسندات الاستدامة بوصفها أحد أدوات تمويل أهداف ومشاريع التنمية المستدامة، ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- إن التنمية المستدامة أصبحت منطلق اهتمام العديد من المفكرين وكذلك المنظمات العالمية باعتبارها محورا جوهريا في بناء السياسات العامة للدول التي تبنت نهج تنمويا يسعى لتحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة، مقابل الوعي بالمحددات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتواجدة في المجتمع.

- تواجه التنمية المستدامة عدة معوقات اجتماعية ومناخية واقتصادية من شأنها أن تحول دون تحقيق أهدافها.
- تمثل مشكلة التمويل أحد أهم المشاكل التي توجه تحقيق التنمية المستدامة على رغم المضي في تطبيق قواعد هذه التنمية على المستوى الدولي عموماً وعلى مستوى الدول الفقيرة خاصة.
- تمثل السندات الخضراء، الاجتماعية وسندات الاستدامة باختلاف وتشابه وجهات تمويلها، أداة تمويل جيدة لتحقيق التنمية المستدامة إذ أنها توفر للمستثمرين وسيلة لمواءمة تخصيصات أصولهم مع أهداف الاستدامة بطريقة هادفة.
- عرفت السندات الخضراء، الاجتماعية وسندات الاستدامة عبر العالم طفرة في زيادة عددها وزيادة عدد المصدرين لها.
- تمثل السندات الخضراء، الاجتماعية وسندات الاستدامة منفذاً فعالاً لتطبيق برنامج التنمية المستدامة 2030 وأدوات مالية تسد الفجوة المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المراجع:

- Bernabé Argandoña و López Pascual Cruz Rambaud 14). april, 2022. (The Impact of Sustainable Bond Issuances in the Economic Growth of the Latin American and Caribbean Countries. *Sustainability* .(8) 14، doi:doi.org/10.3390/ su14084693
- Burgenmeier Beat .(2005). *économie de développement durable* .Bruxelles: de Boeck.
- Deepali Gautam Rohit Goel) .septembre, 2022. (Sustainable Finance in Emerging . international Monetary Fund (المحرر) *IMF Working Papers* من . تم الاسترداد من file:///C:/Users/pc/Downloads/wpia2022182-print-pdf%20(1).pdf
- European Commission 21) .july, 2021. (European Commission ,11 27 تاريخ الاسترداد . تاريخ الاسترداد 2022https://finance.ec.europa.eu/sustainable-finance/overview-sustainable-finance_en
- Karoli Nicholas Njau Athman Mgumia .(2020). *Sustainability Challenges in Sub-Saharan Africa in the Context of the Sustainable Development Goals (SDGs)* . Continental Perspectives and Insights from Western and Central Africa . doi:10.1007/978-981-15-4458-3_1
- Nations Unies .(2022). *Conseil du commerce et du développement .Groupe intergouvernemental d'experts du financement du développement* .Genève: Nations Unies . تم الاسترداد من https://unctad.org/system/files/official-document/tdb_efd5d1_fr.pdf

- United Nations .(2020). *United Nations food* من الاسترداد من <https://www.un.org/en/sections/issues-depth/food/index.html>
- worldbank .(2022). *a poverty overview* .new yorke: [www.worldbank](https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview) تاريخ الاسترداد <https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview> 11 27, 2022، من
- البنك الدولي. (2018). *تمويل التنمية*. منشورات البنك الدولي، نيو يورك. تم الاسترداد من <https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview> 11 27, 2022، من
- البنك الدولي. (2018). *تمويل التنمية*. منشورات البنك الدولي، نيو يورك. تم الاسترداد من <https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview> 11 27, 2022، من
- حمد جلال. (2017). *الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة*. المملكة العربية السعودية: دار خالد اللحاني للنشر و التوزيع.
- (5) دوجلاس موسيشيت. (2000). *مبادئ التنمية المستدامة*. القاهرة: الدار الدولية للإستشارات الثقافية.
- سحر قدوري الرفاعي. (2006). *التنمية المستدامة مع التركيز على الادارة البيئية*. تقرير بمناسبة المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية: التنمية المستدامة من منظور إقتصادي التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية المستدامة إشارة خاصة إلى العراق. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس: جامعة الدول العربية.
- شليحي الطاهر، تواتي عامر. (مارس 2017). *أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030*. مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد الأول (العدد الأول).
- صندوق النقد العربي. (2022). *التمويل المسؤول والمستدام*. تاريخ الاسترداد 11 27, 2022، من <https://www.amf.org.ae: https://www.amf.org.ae/ar/financial-sector/sustainable-finance>
- عثمان محمد غنيم. (2007). *التنمية المستدامة، فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها*. الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- مدحت أبو النصر. (2017). *التنمية المستدامة*. دبي: المجموعة العربية للتدريب.
- ناجي أحمد عبد الفتاح. (2013). *التنمية المستدامة في المجتمع النامي*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.